تقرير
بشأن التشريعات الصحية بمملكة البحرين
وبيان مدى حاجتها إلى إجراء تعديلات عليها

بناءً على ما سبق وضعه من قواعد وخطة عمل، تم الإتفاق على تنفيذها تباعاً، إلا أنه واجهت الشئون القانونية بعض الصعوبات - لا داعي لذكرها لعدم الإطالة وحفظاً على وقت معاليكم - التي عرقلت أداء العمل، إلا أنه بعون الله وتوفيقه، تم دراسة هذا الموضوع والعمل عليه بجدية، وتبين من خلال دراسة التشريعات الصحية التي تم حصرها وجود الحقائق الآتية:

أولاً:

هناك تشريعات صحية قديمة صادرة في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ومر عليها فترة طويلة من الزمن، وقد تبدلت الظروف والأحوال الصحية والطبية كثيراً خلال تلك الفترات داخلياً وخارجياً، الأمر الذي استدعى مراجعة هذه التشريعات ومحاولة إدخال تعديلات عليها أو إعادة تقنينها وإصدارها بما يتوافق مع الوضع الحالي، وهذه التشريعات تتمثل في الآتي:

1- **القانون رقم 6 لسنة 1970 بشأن تنظيم تسجيل المواليد والوفيات وتعديلاته.**

وهذا القانون تم بالفعل إعادة صياغته في مشروع مرسوم بقانون جاري مناقشته، وأجريت بصدده لقاءات عديدة مع المختصين والمعنيين بتطبيقه تمهيداً لوضعه في صورته النهائية واستكمال إجراءات إصداره.

2- **القانون رقم 3 لسنة 1975 بشأن الصحة العامة وتعديلاته.**

وهذا القانون يوجد بالفعل مشروع قانون جديد يتضمن تنظيم الصحة العامة بصورة شاملة ويوجد به تنظيم العديد من الموضوعات ذات الصلة وجاري حالياً مناقشته وإعداده في صورته الحالية تمهيداً لإصداره.

3- **المرسوم الأميري رقم 14 لسنة 1977 في شأن الإحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية.**
(يتضمن مشروع قانون الصحة العامة الجديد تنظيم هذا الموضوع بصورة شاملة).

4- **القانون رقم 3 لسنة 1985 بشأن مراقبة المواد الغذائية المستوردة.**

(وهذا القانون في حاجة للتعديل الكامل، ويوجد في المشروع الجديد لقانون الصحة العامة سالف الإشارة إليه باب قائم بذاته يتناول هذا الموضوع بالتنظيم).

ثانياً:

كما تبين من الدراسة أن هناك بعض التشريعات الصادرة في حقبة التسعينيات من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وأنها رغم حداثتها بعض الشئ وقرب موعد صدورها والعمل بها، إلا أن الواقع المتسارع للحياة الطبية واكتشاف الجديد كل يوم في عالم الطب، جعل هناك حاجة ملحة لتعديل بعض الأحكام في هذه التشريعات، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

أ) **القانون رقم 4 لسنة 1995 بشأن الرقابة على استعمال وتسويق وترويج بدائل لبن الأم.**

وهذا القانون يتم تعديله حالياً لإصداره من جديد بما يتوافق مع التطورات الجديدة وتعدد المنتجات التي ينبغي أن تخضع لأحكامه، وتم إجراء جلستي اجتماع مع المختصين بقسم التغذية والصحة العامة لمناقشة مسودة مشروع القانون الجديد، وما زال العمل جارياً بشأنه.

ب) القانون رقم 16 لسنة 1998 بشأن نقل وزراعة الأعضاء البشرية.

ج) القانون رقم (15) لسنة 2007 بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

وهذا القانون حل محل ثلاثة قوانين قديمة كانت موجودة وهي : القانون رقم 4 لسنة 1973 بشأن مراقبة التداول في المواد والمستحضرات المخدرة واستعمالها وتعديلاته، والمرسوم بقانون رقم 48 لسنة 1978 بشأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والإتجار فيها، والقانون رقم 74 لسنة 1983 بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها.

د) القانون رقم 8 لسنة 2009 بشأن مكافحة التدخين والتبغ بأنواعه.

وهذا القانون رغم صدوره حديثاً، إلا أنه أدخلت عليه تعديلات عديدة منذ صدوره سواءً في القانون ذاته أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، ويوجد حالياً اقتراح بقانون مقدم من بعض النواب بتعديل بعض الأحكام الخاصة بإضافة بعض التعريفات إليه، وكذا تشديد الرقابة على التبغ واستيراده والتعامل فيه، وأيضاً تشديد بعض العقوبات للمخالفات التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه، وتم عقد جلسات نقاش بشأنه من قِبل وزارة الصحة مع المختصين بوزارة التجارة لتوحيد الرؤى بشأن تلك التعديلات قبل مناقشتها في مجلس النواب، وما زال العمل جارياً بشأنه.

ثالثاً:

هناك تشريعات أخرى قد صدر قانون جديد بتنظيم أحكام إنشاء هيئة ما أو غيرها، ونظراً لارتباط هذه التشريعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذا القانون الجديد، فإن الحاجة وواقع الأمر استدعيا تعديلها وتغييرها بما يتفق مع القانون الجديد، وخير مثال لذلك هو القانون رقم 38 لسنة 2009 بإنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، وبصدوره تغيرت معه بعض التشريعات الصحية القائمة وهي:

أ) المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1986 بشـــأن المستشفيات الخاصة.

ب) المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 1987 بشأن مزاولة غير الأطباء والصيادلة للمهن الطبية المعاونة.

ج) المرسوم بقانون رقم 7 لسنة 1989 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان.

د) المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 1997 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية وتعديلاته.

وهذه التشريعات تم بالفعل إعداد مشروعات مراسيم بقوانين خاصة بها تتفق في أحكامها مع أحكام قانون تنظيم الهيئة المشار إليه، وتم إرسالها للجنة الوزارية للشئون القانونية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر بجلسته رقم 2129 المنعقدة بتاريخ 25 سبتمبر 2011، ولا زالت هذه المشروعات بقوانين في اللجنة المشار إليها حتى الآن.

رابعاً:

تبين كذلك أن هناك بعض الأقسام والإدارات والتخصصات الطبية التي تعمل حالياً دون وجود قانون ينظم عملها وطريقة التعامل مع المرضى رغم حساسية وخصوصية هذه النوع من التخصص، ويتمثل ذلك جلياً في **قسم الطب النفسي**، وقد أصبحت الحاجة ملحة لوجود قانون مستقل يتضمن الأحكام والإجراءات الخاصة بالمرضى النفسيين وطريقة التعامل معهم، وتنظيم تشخيص أمراضهم وتحديد طرق العلاج لها، وغيرها من الأمور التي تتعلق بهذا التخصص الطبي، ويوجد حالياً مشروع قانون يجري العمل على مناقشته وإعداده تمهيداً لإصداره.

خامساً:

كما تبين أن هناك تخصصات ومهن طبية جديدة، وكذا استحدثت طرق وأساليب علاج جديدة، وقد أصبح أمراً واقعاً يحتاج إلى صدور أداة قانونية تتناول هذا المجال بالتنظيم والترتيب، وخير مثال لذلك **مجال الطب التكميلي أو الطب البديل**، ويجري حالياً مناقشة مسودة مشروع قانون لهذا المجال بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية وهيئة التشريع والإفتاء القانوني، ونفس الحال بالنسبة لموضوع **قانون الضمان والتأمين الصحي على العاملين الأجانب وأسرهم المقيمين في المملكة**.

سادساً:

وأخيراً هناك تشريعات ليست متعلقة بصفة أصيلة بتقديم الخدمات الصحية بوزارة الصحة، وإنما هي تشريعات متعلقة بوزارات خدمية أخرى، وتتطلب هذه التشريعات لإتمام عمل هذه الوزارات وتنفيذ اختصاصها، العمل على وجود تنيسق مع وزارة الصحة من خلال إدارات معينة مثل الصحة العامة أو قسم التغذية، أو تشكيل لجان محددة أو فرق عمل أو ما شابه ذلك، ومن ذلك قوانين وزارة البيئة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة التنمية الإجتماعية، وزارة العمل، وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني وغيرها من الوزارات، وخير أمثلة لهذه التشريعات:

قانون بشأن حماية الأسرة من العنف،

قانون بشأن حماية المستهلك،

قانون بشأن الغش التجاري،

وفي الغالب ما ينظم التعاون والتنسيق بين هذه الوزارات بعضها البعض نصوص القانون ذاته أو قرارات وزارية تصدر من الوزير المعني بتطبيق القانون، وهذه التشريعات يتم النظر في تعديلها طبقاً لما يدخل من تعديلات على القانون الأصلي تتضمن تغييراً أو تبديلاً للتعاون والتنسيق بينها وبين وزارة الصحة.

هذا ما خلصنا إليه بخصوص القوانين والمراسيم بقوانين المتعلقة بالمجال الصحي.

سابعاً:

هناك تشريعات تصدر في صورة قرارات وزارية وتتعلق بتنظيم الأمور الصحية، وهذه في العادة تكون مستندة في صدورها إلى أحد القوانين أو المراسيم بقوانين المشار إليها في هذا التقرير ، ويتم تعديل تلك القرارات حسب الحاجة أو تبعاً للتعديل الحاصل في القانون الذي يصدر القرار الوزاري استناداً إليه.

(مرفق بنهاية التقرير جدول لأهم القرارات الوزارية المنظمة للأمور الصحية).

بيان أهم التشريعات الصحية بمملكة البحرين

.....

أولاً: القوانين

1- قانون رقم " 3 " لسنة 1975م
بشأن الصحة العامة وتعديلاتـــه.

2- قانون رقم (11) لسنة 2004م
بشأن الفحص الطبي للمقبلين على الزواج من الجنسين.

3 - قانون رقم " 15 " لسنة 2007م
بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

4- قانون رقم (8) لسنة 2009م
بشأن مكافحة التدخين والتبغ بأنواعه.

5- قانون رقم (35) لسنة 2009 م
بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية.

6- قانون رقم (38) لسنة 2009م
بإنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

ثانياً: المراسيم بقوانين

1- مرسوم بقانون رقم " 6 " لسنة 1970م
في شأن تنظيم تسجيل المواليد والوفيات وتعديلاته.

2- مرسوم بقانون رقم " 14 " لسنة 1977م
في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية.

3 - مرسوم بقانون رقم " 3 " لسنة 1985م
بشأن مراقبة المواد الغذائية المستوردة.

4- مرسوم بقانون رقم " 23 " لسنة 1986م
بشـــأن المستشفيات الخاصـــــــة.

5- مرسوم بقانون رقم " 2 " لسنة 1987م
بشأن مزاولة غير الأطباء والصيادلة للمهن الطبية المعاونة.

6- مرسوم بقانون رقم " 7 " لسنة 1989م
بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان.

7- مرسوم بقانون رقم " 4 " لسنة 1995م
بشأن الرقابة على استعمال وتسويق وترويج بدائل لبن الأم.

8- مرسوم بقانون رقم " 18 " لسنة 1997م
بشأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية وتعديلاته.

9- مرسوم بقانون رقم " 16 " لسنة 1998م
بشأن نقل وزراعة الأعضاء البشرية.

****

ثالثاً: القرارات الوزارية

قرار رقم (1) لسنة 1977م
بتحديد وتنظيم الرعاية الصحية الأساسية لعمال المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن خمسين عاملاً. (هذا القرار يحتاج إلى تعديل في ظل صدور قانون العمل في القطاع الأهلي الجديد) .

قرار رقم (14) لسنة 1983م
بشأن رسوم إصدار الشهادات والمستخرجات عن المواليد والوفيات.
(هذا القرار يحتاج إلى تعديل بعد صدور قانون تسجيل المواليد والوفيات الجديد).

قرار رقم (4) لسنة 1989م
بشأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للخدمات الصحية.

قرار رقم (29) لسنة 1989م
بشأن رسوم الخدمات الصحية.

قرار رقم (2) لسنة 1994م
بشأن تشكيل لجنة طبية للتثبت من لياقة العامل الأجنبي للعمل من الناحية الصحية وخلوه من الأمراض المعدية.

قرار رقم (5) لسنة 1994م
بشأن التبليغ عن حالات السرطان المكتشفة بعد الأول من يناير 1994.

قرار رقم (1) لسنة 2004م
بشأن تشكيل لجنة تأسيسية لمشروع نظام الضمان الصحي لغير البحرينيين.

قرار رقم (8) لسنة 2004م
بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من مرض العوز المناعي المكتسب (الايدز).

قرار رقم (3) لسنة 2006م
بتعديل البند (ج) من الجدول رقم (11) المرفق للقرار رقم (29) لسنة 1989 بشأن رسوم الخدمات الصحية.

قرار رقم (6) لسنة 2007م
بتحديد شروط اللياقة الصحية اللازمة للتعيين في شركات الأمن والحراسة الخاصة.

قرار رقم (1) لسنة 2008م
بإعادة تشكيل اللجان الطبية العامة وبيان اختصاصاتها.
(هذا القرار يتم تعديله طبقاً للحاجة إلى إنشاء لجان جديدة أو إلغاء لجان قائمة)

قرار رقم (6) لسنة 2008م
بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (1) لسنة 2008 بشأن إعادة تشكيل اللجان الطبية العامة وبيان اختصاصاتها.

قرار رقم (22) لسنة 2008م
بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للمسنين واختصاصاتها.

قرار رقم (2) لسنة 2009م
في شأن الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في الأماكن المخصصة للتدخين داخل المطاعم.

قرار رقم (6) لسنة 2009م
بتعديل بعض أحكام القرار رقم (1) لسنة 1977م
بتحديد وتنظيم الرعاية الصحية الأساسية لعمال المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن خمسين عاملاً.

قرار رقم (68) لسنة 2009م
بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته.

قرار رقم (10) لسنة 2010م
بشأن اللائحة الداخلية لنظام عمل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته.

قرار رقم (2) لسنة 2011م
بإصدار الاشتراطات الواجب توافرها في المطاعم والمقاهي وغيرها من المحلات التي تقدم التبغ ومشتقاته لأغراض التدخين.

قرار رقم (3) لسنة 2011 م
بشأن ضوابط الإعلان والترويج عن التبغ ومنتجاته.

قرار رقم (18) لسنة 2011م
بشأن فصل خدمات الطب العام عن خدمات الطب الخاص.

بيان أهم التشريعات الصحية والموقف من تعديلها

1- **تشريعات تم الإنتهاء من تعديلها بالفعل:**

أ) المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1986 بشـــأن المستشفيات الخاصـة.

ب) المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 1987 بشأن مزاولة غير الأطباء والصيادلة للمهن الطبية المعاونة.

ج) المرسوم بقانون رقم 7 لسنة 1989 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان.

2- **تشريعات جاري العمل على تعديلها وإصدارها من جديد:**

أ) القانون رقم (6) لسنة 1970 بشأن تنظيم تسجيل المواليد والوفيات.

ب) القانون رقم (3) لسنة 1975 بشأن الصحة العامة.

ج) القانون رقم (4) لسنة 1995 بشأن الرقابة على استعمال وتسويق وترويج بدائل لبن الأم.

3- **تشريعات تحتاج إلى النظر في تعديل بعض نصوصها:**

أ) المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1997 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية.

ب) القانون رقم (16) لسنة 1998 بشأن نقل وزراعة الأعضاء.

ج) القانون رقم (8) لسنة 2009 بشأن مكافحة التدخين والتبغ بأنواعه.

4- **تشريعات مستحدثة جاري العمل عليها:**

أ) قانون الطب النفسي.

ب) قانون الطب التكميلي أو البديل.

ج) قانون بشأن الضمان والتأمين الصحي للعاملين الأجانب وأفراد أسرهم المقيمين في المملكة.

بيان مشروعات القوانين المعروضة على السلطة التشريعية والمتعلقة بوزارة الصحة

أ) مشروع قانون الصحة العامة.

(نص فيه على إلغاء القانون رقم 1975/3 بشأن الصحة العامة ، والمرسوم بقانون رقم 1977/14 في شأن الاحتياطيات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية ، والمرسوم بقانون رقم 1985/3 بشأن مراقبة المواد الغذائية المستوردة .. وكل نص يخالف أحكام القانون).
ويشتمل المشروع على الأبواب التالية: (مراقبة المياه – مياه الصرف الصحي – الفنادق والمطاعم وغيرها من محلات بيع وتداول وتصنيع الأغذية – الأغذية المستوردة – الباعة المتجولون – الأسواق – ذبح المواشي والطيور ونقل اللحوم – الأغذية الخاصة وما في حكمها – التغذية – الأمراض المعدية – الأمراض غير المعدية – التطعيم أو التلقيح (التمنيع) – رعاية الأمومة والطفولة – صحة كبار السن – صحة الفم والأسنان – الصحة المدرسية – الصحة العامة بالمؤسسات الثقافية والرياضية – الحدائق والمنتزهات وأماكن التسلية العامة – برك السباحة – محلات الحلاقة والتجميل واللياقة البدنية والمساج – مؤسسات التعامل بأسماك الزينة والطيور والحيوانات الأليفة – مستحضرات التجميل ومواد الحواجة والعطارة والمنظفات والمطهرات المنزلية – التثقيف الصحي – الصحة المهنية – المتطلبات الصحة للميناء – مختبرات الصحة العامة – دفن الموتى) .

ب) مشروع قانون بشأن الضمان والتأمين الصحي للعاملين الأجانب وأفراد أسرهم المقيمين في المملكة.

ج) مشروع قانون بشأن وقاية المجتمع من مرض متلازمة العوز المناعي المتكسب (الإيدز وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين معه.

(قدم اقتراح بقانون في نفس الموضوع من قبل مجلس النواب).

د) مشروع قانون بشأن المسئولية الطبية. (خلاف بين رأي الوزارة والمجلس).

هـ) مشروع قانون بشأن حماية الأسرة من العنف.

و) مشروع قانون بشأن حماية المستهلك.

ز) مشروع قانون بشأن الغش التجاري.

***تم نظر عدد من المشروعات بقوانين وتم الانتهاء منها ولم يتم إدراجها ضمن هذه القائمة.**